من 5 محاور منها الدين العام وتنفيع الشركات وتأثير «الاستبدال»

العدساني قدم استجواباً للشيتان : كشف الحقائق أمام الشعب ضرورة حتمية

■ تفعيل الأدوات الدستورية لمحاسبة المتسبب والمتراخي والمتقاعس عن دوره

مرزوق الغانم

■ الغانم : تسلمت استجواب العدساني لوزير المالية وسيدرج في أول جلسة عادية قادمة

■ الشيتان : تم إبلاغي بتقديم مساءلة لي وسأتعامل معها وفق الأطر الدستورية واللائحية

رياض العدساني

براك الشيتان

تقدم النائب رياض العدساني رسمياً أمس باستجواب إلى وزير المالية من 5 محاور حول الدين العام ، وتنفيع شركات على حساب المال العام ، وتأثير الاستبدال «الربوي» على المتقاعدين ، والجانب الاستثماري ، والقضايا المالية منها الصندوق الماليزي والمدير الأسبق للتأمينات وشركة ايرباص

وفيما يلي نص صحيفة الاستجواب:

« ولا تَلْبِسُوا الحَقَّ بِالبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ».

من منطلق صون الأمانة وحماية القضايا والحفاظ على المال العام وتطبيق الدستور وقوانين الدولة، فإنني أتقدم باستجوابي هذا وذلك لكشف الحقائق أمام الشعب الكويتي الوفي وتفعيل الأدوات الدستورية لمحاسبة المتسبب والمتراخي والمتقاعس عن دوره بالإضافة إلى لإصلاح الإعوجاج والتجاوزات الصارخة والمخالفات الصريحة والاختلالات المستمرة والتي تتضمن الإدارية والمالية والقانونية والفنية وفيما يتعلق بالمشاريع واستباحة المال العام التعديات عليه، والهدر بالمصاريف وقضايا غسل أموال وتضخم حسابات والتكسب غير المشروع وشبهات تنفيع وتعارض المصالح وتكريس مبدأ استغلال المنصب واختراق واضح لمبدأ العدالة والشفافية، ولما كان الدستور قد نص في مادته رقم (17) على: (للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن) فقد أخذنا على عاتقنا حماية الأموال العامة وصونها.

والنظر إلى البيانات والمؤشرات المالية المسجلة لدى الجهات الرقابية والتي سجلت انحرافات مالية وإدارية قانونية وغيرها من المخالفات والتجاوزات في نتائج تحليل البيانات المالية والتي فيها العديد من المخالفات والتجاوزات الصارخة بالإضافة إلى غموض السياسة المالية وفقدان خطة طوارئ اقتصادية وانما من الواضح ان هناك تخبطات بالقرارات على حساب المال العام وترضيات ومحسوبيات والهدر بالمصروفات العامة ومن المفترض ان لا تتماشى مع سياسة الحكومة المعلنة بترشيد وضبط الانفاق بل خالفت كل النظم والقرارات وقواعد تنفيذ الميزانية العامة للدولة والصرف، وقد نص الدستور في مادته 146 "كل مصروف غير وارد في الميزانية او زائد على التقديرات الواردة فيها يجب ان يكون بقانون ، وكذلك نقل أي مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية".

إذ أؤكد هناك العديد الملاحظات والمخالفات والتجاوزات (جديدة - مستمرة) في الجهات المسؤول عنها الوزير المستجوب سياسياهي وزارة المالية (الإدارة العامة) وزارة المالية (الحسابات العامة) والإدارة العامة للجمارك وجهاز المراقبين الماليين وبنك الكويت المركزي والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة للإستثمار ومكتب الهيئة العامة للإستثمار في لندن (الصندوق السيادي) وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ووحدة التحريات المالية والخطوط الجوية الكويتية والشركات التابعة لها، والشركات أخرى مثل شركة المجموعة الإستثمارية الكويتية العقارية وشركة وقرة العقارية وشركة وقرة للإستثمار الدولي والشركة الكويتية للإستثمار وشركة نقل وتجارة المواشي وشركة المشروعات السياحية وشركة النقل العام الكويتية وشركة إدارة المرافق العمومية.

«إضافة على ما جاء بمقدمة هذه الصحيفة، التعطيل المتعمد من قبل الوزير المستجوب بتأجيل تحصيل الأقساط المستحقة على عملاء صندوقي المتعثرين ودعم الأسرة، فهم الأكثر ضررا من هذه المماطلة».

المحور الأول: الدين العام والمالية العامة:

لجوء الوزير المستجوب إلى مشروع الدين العام (القرض العام) بقيمة 20 مليار دينار دون إيجاد حلول بين اقتراره للإدارة المالية وخاصة هناك بدائل تمويلية عديدة ومقترحات وتوصيات تقدمنا بها ولكن الوزير متمسك بالدين العام مما يزيد التكاليف على الدولة ولسنا بحاجة له مما أكدت التصنيفات الإئتمانية متانة الاقتصاد الكويتي، لذا يجب وضع الخطوات لإقرار بعض النقاط التي تسبب انتعاشا في الوضع المالي وعدم استنزاف مقدرات الدولة ومن ضمن الأمور التي يفترض أن يتم أخذها بالحسبان هي توريد الأرباح المحتجزة إلى الخزانة العامة والتي تعود لمؤسسات طابعها الميزاني مستقل وتمول ذاتها، ومن الممكن الاحتياطي الأجيال القادمة يقرض الاحتياطي العام ومن ضمن الحلول ترتيب الميزانية وحسب الأولويات كون أن الميزانية أداة ضبط ورقابه لإعداد التقديرات المالية للجهات الحكومية ولا يجوز الصرف خارج أبواب الميزانية وتراكمها لسنوات دون معالجة محاسبية أو مخالفة قواعدها أو كثرة المناقلات بين البنود او حجز ايرادات في مؤسسات وهيئات حكومية بدلا من توريدها الى الإحتياطي العام مما يفقد الميزانية قيمتها بالإضافة الى مخالفة النظم واللوائح وقواعد الصرف والتي تسببت بالهدر وسوء استغلال السلطة وضعف التنفيذ والرقابه وكل ذلك يؤدي الى ارتفاع المصروفات العامة.

المحور الثاني: تنفيع شركات على حساب المال العام:

اولا: أساليب التعاقد تحت ظروف الإستعجال والتي لم يتم الإلتزام في هذه الشأن

ابين أنواع التعاقدات وحجمها وتكلفتها بالإضافة إلى عدم الإلتزام بقوانين الدولة، وفقا للقانون رقم (49) لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة : هناك طريقتان تلجأ لهما الجهات الحكومية في ظروف الإستعجال وهما :

1. الممارسة.
2. الأمر المباشر.

ثانيا : الفرق بين الطريقتين

نوع من أنواع التعاقد تطلب الجهة الحكومية إجراءه بسبب طبيعة الأعمال المتعاقد عليها أو لضرورة استعجالها، ولا يتم ذلك إلا بموافقة الجهاز المركزي للمناقصات بناء على مذكرة مسببة من تلك الجهة الحكومية.

ويتم الإعلان عن الممارسة وفق طرق معينة ، ليتقدم أصحاب العطاءات بعروضهم خلال مدة لا تجاوز الـ30 يوما.

وتتضمن وثائق الممارسة تحديدا لطريقة الترسية سواء باختيار افضل العروض او اقل الأسعار.

الممارسة

نوع من أنواع التعاقد تطلب الجهة الحكومية إجراءه عندما :

1. تكون الأصناف التي يتطلبها التعاقد (لا تصنع او تستورد أو توجد إلا لدى جهات او اشخاص بذواتهم) ، ولا يوجد بديل مناسب غيرهم.
2. يكون هناك متعهد وحيد لديه القدرة الفنية والإمكانيات لتوفير المشتريات والخدمات المطلوبة.

الأمر المباشر

ثالثا : الملاحظة

مما لا شك فيه أن الظروف الحالية التي تعيشها دولة الكويت في ظل جائحة فايروس كورونا تتطلب الكثير من التعاقدات الحكومية تحت ظروف الإستعجال ، إلا ان هذا الأمر يجب أن يمارس بشكل صحيح في ضوء القانون.

فكثافة اللجوء إلى الأمر المباشر والتوسع فيه من قبل الحكومة لتوفير (الخدمات الفندقية - متعهدي تقديم الطعام Catering) في ظل وجود العديد من مزودي هذه الخدمات امر غير سليم قانونا : وبشير في ذات الوقت تساؤلات

والأصل هو اللجوء إلى أسلوب (الممارسة) سواء كانت ممارسة محدودة أو عامة ، لأن هذا الأسلوب من التعاقد يتيح للجهات الحكومية إختيار إما أفضل العروض أو أقل الأسعار، على عكس التعاقدات بنوع (الأمر المباشر) الذي يكون فيه التفاوض على السعر محدودا.

رابعا : الخاتمة والتوصيات

إن التغطية القانونية والرقابية في التعاقدات الحكومية التي تمت سابقا تحت ظروف الاستعجال بطريقة (الأمر المباشر) لا يعني بانه لا توجد أي ملاحظات حولها أو غير خاضعة للرقابة البرلمانية.

المحور الثالث - تأثير تكاليف الاستبدال «الربوي» على المتقاعد المستبدل:

أؤكد أن الوزير المستجوب طلب من لجنة الشؤون المالية والإقتصادية في مجلس الأمة تأجيل مناقشة الاستبدال والفوائد الفاحشة بحجة أن الموضوع لا يتعلق في أزمة كورونا

مما يشير أن الوزير يقف حجر عثرة أمام المواطن المؤمن له هو ما جاء ذكره بشأن تعديل قانون التأمينات الاجتماعية والمواضيع المتعلقة بالإستبدال (الربوي) والفوائد العالية التي أرهقت ميزانية المتقاعدين والمؤمن لهم، وذلك بأن نصب الوزير المستجوب نفسه محاربا لما يجب أن يقبله عقل او منطق في أن تكون أموال التأمينات الاجتماعية مخصصة لفائدة المتقاعدين وليس لمعالجة اختلالات الاستثمار البعيدة كل البعد عن أسس الاستثمار.

المحور الرابع - الجانب الاستثماري:

وفق تقارير الجهات الرقابية وابرزها ديوان المحاسبة مما تشير إلى خسائر في إستثمارات «جهات» تحت اشراف الوزير منها تتعلق بالمحافظ والصناديق الإستثمارية نتيجة لبيع بعضها بأقل من التكلفة أو لانخفاض وانعدام قيمتها السوقية عن تكلفتها مما يستوجب إجراء دراسات الجدوى الإستثمارية والمراجعة الدورية المستفيضة لأوضاع الإستثمارات قبل وخلال الدخول في الإستثمارات ومتابعتها بصفة دائمة وتحسين أدائها للحد من الخسائر والحفاظ على المال العام وكان يتطلب على الوزير ضرورة المتابعة والتنسيق والتخطيط والتنفيذ السليم وتوجيه الجهات الإستثمارية لمتابعة القضايا الجنائية والدعاوى المدنية داخل وخارج الكويت. إذ أؤكد أن العديد من تلك الملاحظات والمخالفات والتجاوزات مستمرة وقائمة دون تحرك من الوزير وكان عليه إعداد دراسات جدوى شاملة للحفاظ عالى أصول الدولة ولتخفيض المخاطر المالية والخسائر وتحمل مصاريف إدارة ضخمة وعالية مما ينعكس سلبا على الأداء الإستثماري والذي يتطلب تحريك المساءلة السياسية محاسبة الوزير المتقاعس عن دوره.

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

• نوع الميزانية

تعتبر المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية جهة حكومية ذات ميزانية مستقلة.

وتعرّف الميزانية المستقلة على انها:

ميزانيات تخص جهات تباشر نشاطا اقتصاديا تغلب عليه الاعتبارات التجارية ، روعي فيها تقرير أكبر قدر من الاستقلال المالي لها في حدود ما يسمح به الدستور وما تستلزمه الرقابة على الأموال العامة على نحو يمكنها من القيام بأعمالها.

وكمبدأ عام ، فإن الذمة المالية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تعد مستقلة عن الذمة المالية للميزانية العامة للدولة ، حيث تحتفظ بإيراداتها التي تحققها لتمويل مصروفاتها ، وما فاض عنها ترحّل لتضاف إلى احتياطيات الصناديق التي تتولى المؤسسة إدارتها.

المحور الخامس - القضايا المالية وابرزها السرقات والرشاوي وغسل الأموال

تقدمت رسائل واردة وتمت الموافقة عليها من قبل مجلس الأمة إلا أن الوزير المستجوب تقاعس عن القيام بدوره وذلك في فبراير ومارس 2020 عن الأحكام الصادرة ضد شركة Airbus ومنها الرشى المقدمة خلال صفقات شراء الطائرات بالإضافة إلى المنظومة الإجرامية والتعديات المالية للمدير الأسبق للتأمينات الاجتماعية، وهي على النحو التالي:

• الأحكام الصادرة ضد شركة Airbus ومنها الرشى المقدمة خلال صفقات شراء الطائرات

حيث اصدرت محكمة كراون كروت البريطانية حكما بدفع غرامة على الشركة المذكورة في قضية رشى على عدة دول كان من بينها دولة الكويت، وقد تم ذكر وسطاء لهم أدوار مشبوهة مع مسؤولين كويتيين ومطالبات بدفع عمولات وبضغوط سياسية.

الغرامات على شركة Airbus في قضية الرشى

بالعملة الصعبة وما يعادلها بالعملات الأخرى

3.9 مليار دولار امريكي 3.6 مليار يورو 3 مليارات جنيه استرليني

شركة الخطوط الجوية الكويتية

بتاريخ 9 يناير 2008 :

اقر مجلس الأمة قانونا في شان تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة.

البيان

المضمون

قانون رقم (6) لسنة 2008

تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية

إلى شركة مساهمة

ومما نص عليه القانون المشار إليه إعفائها من الرقابة المسبقة للجهات الرقابة في دولة الكويت.

واستنادا إلى ما تقدم نطلب الإفادة بالقضايا الآتية :

1. استئجار وشراء شركة الخطوط الجوية الكويتية للطائرات من شركتي Airbus و Boeing.
2. تعاقدت إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية لبيع (8) طائرات من أسطولها القديم لإحدى الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية.
3. فوز (شركة الافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات - شركة مساهمة كويتية) بالمزايدة المطروحة من شركة الخطوط الجوية الكويتية.

القضية الأولى : استئجار وشراء شركة الخطوط الجوية الكويتية للطائرات من شركتي Airbus و Boeing

موجز عن القضية

تضمنت عقود شراء الطائرات التي أبرمتها شركة الخطوط الجوية الكويتية مع شركة Airbus على بنود مجحفة للأموال العامة ، كان من بينها :

1. عدم وجود أسعار نهائية وثابتة لقيمة الصفقة بل كانت عرضة للتغيير دون وجود حدود لها.

إذ جاءت قيمة الصفقة على انها (Base Price) والتي على أساسها يتم سداد 30% من قيمتها المعلنة خلال الفترة من تاريخ التعاقد وحتى تاريخ التسليم ، في حين يتم سداد المبلغ المتبقي وفقا للمتغيرات التي تطرأ عليها بعد خصم مبلغ 30%.

مع الإشارة إلى أن قيمة الصفقة لم تتضمن الضرائب ، ولم تشر إلى الأسلوب أو المبالغ التي ستتحملها شركة الخطوط الجوية الكويتية في مقابلها.

2. المبالغة في تحديد غرامة التأخير على شركة الخطوط الجوية الكويتية في حال تأخرها عن سداد الدفعات المستحقة للصفقة والمحددة بمبلغ (Libor + 4).

وفي ذات الوقت ، لم يتم وضع أي بند للغرامات على شركة Airbus عند إخلالها بالتزاماتها في حال تأخرها عن موعد تسليم الطائرات.

3. تحديد مدة الضمان على الطائرات لمدة 4 سنوات مع تحمل شركة الخطوط الجوية الكويتية نسبة 35% من قطع الغيار خلال مدة الكفالة.

الإفادات المطلوبة في هذه القضية وعددها (15)

1. موافقة الجمعية العامة وجهات الاختصاص لشركة الخطوط الجوية الكويتية للإدارة التنفيذية لسداد مبلغ 7.750.000 دولار أمريكي أثناء ابرام مذكرة التفاهم مع شركة Airbus ، وكافة المستندات المؤيدة لعملية السداد ، واشتراطات شركة Airbus في هذا الشأن.
2. بيان تفصيلي عن المزايا والتسهيلات المقدمة من قبل شركتي Airbus و Boeing لصالح شركة الخطوط الجوية الكويتية مقابل عقود (استئجار وشراء وتجهيز الطائرات) ، ومدى تمثلها مع العقود المبرمة من قبل الإدارات السابقة أو شركات الطيران الأخرى ، مع ضرورة إرفاق كافة المستندات التي تؤكد التزام الشركات المصنعة بتنفيذ تلك المزايا والتسهيلات وفقا للعقود المبرمة.
3. بيان تفصيلي يوضح فيه الأسعار النهائية لشراء الطائرات من شركتي Airbus و Boeing مرفقا فيه الإيضاحات الآتية وما يؤيدها من مستندات :

- حجم المبالغ المسددة منذ اعتماد مذكرة التفاهم وحتى تاريخ استلام الطائرات.
- الأساس الذي تم الاعتماد عليه في تحديد حجم الدفعات المالية.
- مدى تماثل الإجراءات المتبعة في هذا الشأن مع عقود شركة الخطوط الجوية الكويتية السابقة أو مع نظرائها من شركات الطيران الأخرى.

4. بيان تفصيلي لكل من :

- حجم الغرامات المالية المحددة في العقود المبرمة مع شركتي Airbus و Boeing في حال التأخر عن سداد الدفعات المستحقة لها.
- الغرامات المفروضة على شركتي Airbus و Boeing عند اخلالهما بالتزاماتهما في تسليم الطائرات سواء المشتراة أو المستأجرة.
- الغرامات المفروضة على شركة Airbus بشأن تأخرها عن تسليم طائرات A320neo الأخيرة ، مع بيان فترة التأخير بناء على البرنامج الزمني لإستلام الطائرات والغرامات المفروضة وفقا لعقود الشراء المبرمة.

5. بيان تفصيلي عن الضمان المقدم من قبل شركتي Airbus و Boeing على الطائرات المستأجرة والمشتراة متضمنا مدة الضمان وحجم التحمل على شركة الخطوط الجوية الكويتية عن أعمال الإصلاح وقطع الغيار مدعما بالمستندات المؤيدة ، ومدى تماثل هذه البنود مع عقود الشركة السابقة أو نظرائها من شركات الطيران الأخرى.
6. محاضر اجتماعات مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية وقرارات تشكيل لجان شراء وتأجير الطائرات ، ومحاضر اجتماعاتها وكافة ما يتعلق بها من مرفقات للفترة من 1 يناير 2012 وحتى تاريخه.
7. الخطة التشغيلية (Business Plan) التي تم على أساسها تقدير احتياجات شركة الخطوط الجوية الكويتية من الطائرات المستأجرة والمشتراة.
8. مذكرة التفاهم بين إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية السابقة مع الأطراف ذات العلاقة ومنها شركة Airbus لشراء الطائرات من شركة (JET AIRWAYS) واي مرفقات تتعلق بها.

بالإضافة إلى إرفاق بيان تفصيلي بانواع وإعداد الطائرات وتاريخ التصنيع والتكلفة الإجمالية للشراء وكافة التسهيلات المقدمة من شركة Airbus لإتمام الصفقة ، مع ارفاق السند الذي اعتمدت عليه الإدارة الحالية للشركة في الغاء الصفقة.

9. كافة الدراسات المعدة من قبل شركة الخطوط الجوية الكويتية أو أي اطراف أخرى ومنها منظمة (IATA) لتحديد احتياجات الشركة من الطائرات المستأجرة أو المشتراة بكافة تفاصيلها ، والمبالغ التي تحملتها مقابل تلك الدراسات.
10. بيان تفصيلي بأسماء المكاتب الاستشارية والقانونية المتعاقد معها لدراسة عقود شراء وتأجير الطائرات ، وكافة المبالغ التي تحملتها شركة الخطوط الجوية الكويتية مقابل تلك التعاقدات مرفقا فيه كافة المستندات المؤيدة.
11. كافة الضمانات المقدمة من قبل شركة الخطوط الجوية الكويتية لصالح الشركات المصنعة للطائرات لإتمام صفقات شراء وتاجير الطائرات مرفقا بها كافة المستندات المؤيدة.
12. بيان الأمور المبينة ادناه مع إرفاق كافة المستندات والبيانات المتعلقة بتأجير وشراء الطائرات لصالح شركة الخطوط الجوية الكويتية :

- كافة العروض المقدمة لشركة الخطوط الجوية الكويتية بشأن استئجار وشراء الطائرات خلال الفترة التي تلت صدور القانون رقم (22) لسنة 2012 وحتى تاريخه.
- كافة الدراسات التي تمت على العروض المقدمة بشأن إيجار وشراء الطائرات من قبل الشركة أو أي أطراف خارجية للمقاضلة فيما بينها.
- كافة الكتب والمراسلات التي تم بموجبها اعتماد صفقة تأجير وشراء الطائرات.

- عقود تأجير وشراء الطائرات المعتمدة.
- بيان تفصيلي بالمواعيد المؤكدة لاستلام الطائرات المستأجرة والمشتراة مرفقا فيه الجدول الزمني لاستلامها ومدى التزام الشركات المصنعة به.
- بيان تفصيلي بجداول سداد المبالغ المستحقة للطائرات المستأجرة والمشتراة منذ تاريخ اعتماد مذكرات التفاهم وحتى تاريخ الاستلام لكل من الطائرات المستأجرة والمشتراة ، مرفقا فيه كافة المبالغ المسددة حتى تاريخه لكل طائرة.
- بيان تفصيلي يوضح تكلفة التجهيزات والديكورات الداخلية والحلاء الخارجي والمحركات للطائرات المشتراة.

13. الإجراءات المتخذة من قبل شركة الخطوط الجوية الكويتية حيال أسطولها القديم وقطع الغيار المتعلقة فيها ، وهل تم تضمينها ضمن صفقة شرائها للطائرات الحالية (استبدال الطائرات القديمة وقطع غيارها بالطائرات الجديدة مع تحمل الشركة لفروقات الأسعار) وفقا لما هو متبع مع كافة شركات الطيران ، من بيان مدى القيام بتضمين الطائرات المشتراة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية في صفقة شراء الطائرات بعد التحرير.
14. بيان الأمور المبينة ادناه مع إرفاق كافة المستندات والبيانات المتعلقة بالتعاقدات المبرمة من قبل شركة الخطوط الجوية الكويتية بشأن شراء المحركات الإضافية أو استأجرها ، وكذلك التجهيزات الخارجية والداخلية والديكورات ووسائل الترفيه للطائرات المستأجرة :

- تكاليف شراء واستئجار المحركات للطائرات المستأجرة.
- تكاليف التجهيزات الخارجية والداخلية والديكورات ووسائل الترفيه للطائرات المستأجرة ، والفترة المقررة لاستهلاكها ، مع بيان تفصيلي عن إستهلاك ذات البنود لطائرات الشركة في اسطولها السابق.
- الإجراءات المتخذة في إستجلاب العروض من الشركات المتخصصة في التجهيزات الداخلية والديكورات ووسائل الترفيه ، مع بيان كافة العروض المقدمة لشركة الخطوط الجوية الكويتية بهذا الشأن ، وكافة الدراسات التي تمت على العروض المقدمة للمفاضلة فيما بينها ، وكافة الكتب والمراسلات التي تم بموجبها اعتماد العروض الفائزة.
- بيان تفصيلي بالمواعيد المؤكدة لبدء أعمال التجهيزات الداخلية والديكورات ووسائل الترفيه للطائرات والفترات المحددة للانتهاء منها لكل طائرة.
- بيان تفصيلي بتكاليف التجهيزات الداخلية والديكورات ووسائل الترفيه وجداول سداد المبالغ المستحقة لكل طائرة ، والغرامات المالية في حال إخلال الطرف الثاني في العقد بالتزاماته.
- بيان تفصيلي بكافة المبالغ المستردة من شركة Airbus مقابل أعمال إستئجار الطائرات.
- بيان تفصيلي بنتائج الأعمال لكافة تكاليف إستئجار الطائرات وصافي الإيرادات التي تحصلت عليها شركة الخطوط الجوية الكويتية بعد خصم مصاريف التشغيل والمصاريف الإدارية لكل طائرة مستأجرة على حدة.

15. بيان الأمور المبينة ادناه مع إرفاق كافة المستندات والبيانات المتعلقة بالتعاقدات المبرمة من قبل شركة الخطوط الجوية الكويتية بشأن التجهيزات الخارجية والداخلية والديكورات ووسائل الترفيه للطائرات المشتراة :

- الإجراءات المتخذة في إستجلاب العروض من الشركات المتخصصة في التجهيزات الداخلية والديكورات ووسائل الترفيه ، مع بيان كافة العروض المقدمة لشركة الخطوط الجوية الكويتية بهذا الشأن ، وكافة الدراسات التي تمت على العروض المقدمة للمفاضلة فيما بينها ، وكافة الكتب والمراسلات التي تم بموجبها اعتماد العروض الفائزة.
- بيان تفصيلي بالمواعيد المؤكدة لبدء أعمال التجهيزات الداخلية والديكورات ووسائل الترفيه للطائرات والفترات المحددة للانتهاء منها لكل طائرة.
- بيان تفصيلي بتكاليف التجهيزات الداخلية والديكورات ووسائل الترفيه وجداول سداد المبالغ المستحقة لكل طائرة ، والغرامات المالية في حال إخلال الطرف الثاني في العقد بالتزاماته.
- بيان تفصيلي بكافة المبالغ المستردة من شركة Airbus مقابل أعمال إستئجار الطائرات.
- بيان تفصيلي بنتائج الأعمال لكافة تكاليف إستئجار الطائرات وصافي الإيرادات التي تحصلت عليها شركة الخطوط الجوية الكويتية بعد خصم مصاريف التشغيل والمصاريف الإدارية لكل طائرة مستأجرة على حدة.

15. بيان الأمور المبينة ادناه مع إرفاق كافة المستندات والبيانات المتعلقة بالتعاقدات المبرمة من قبل شركة الخطوط الجوية الكويتية بشأن التجهيزات الداخلية والديكورات ووسائل الترفيه للطائرات المشتراة :

- الإجراءات المتخذة في إستجلاب العروض من الشركات المتخصصة في التجهيزات الداخلية والديكورات ووسائل الترفيه ، مع بيان كافة العروض المقدمة لشركة الخطوط الجوية الكويتية بهذا الشأن ، وكافة الدراسات التي تمت على العروض المقدمة للمفاضلة فيما بينها ، وكافة الكتب والمراسلات التي تم بموجبها اعتماد العروض الفائزة.
- بيان تفصيلي بالمواعيد المؤكدة لبدء أعمال التجهيزات الداخلية والديكورات ووسائل الترفيه للطائرات والفترات المحددة للانتهاء منها لكل طائرة.
- بيان تفصيلي بتكاليف التجهيزات الداخلية والديكورات ووسائل الترفيه وجداول سداد المبالغ المستحقة لكل طائرة ، والغرامات المالية في حال إخلال الطرف الثاني في العقد بالتزاماته.

القضية الثانية : تعاقدت إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية لبيع (8) طائرات من أسطولها القديم لإحدى الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم قد اعلن عن تسلمه استجوابا من النائب رياض العدساني لوزير المالية براك الشيتان مكونا من خمسة محاور، مبينا ان الاستجواب سيدرج في اول جلسة عادية قادمة.

واضاف الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة اليوم ، اتخذت الإجراءات اللائحية بأن أدرج على أول جلسة عادية قادمة وتم إبلاغ سمو رئيس مجلس الوزراء ومعالي وزير المالية وفقا للمادة 135 من اللائحة الداخلية».

وأوضح الغانم ، الاستجواب سيكون على جدول أعمال الجلسة العادية القادمة لتحديد موعد لمناقشته وفقا للائحة».

من جهة اخرى قال الغانم انه تسلم طلبا من النائب فيصل الكندري بإضافة ثلاثة محاور إلى استجوابه المقدم إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور سعود الحربي، مضيفا «تم إبلاغ الوزير بذلك وإرسال كل الكتب المتعلقة بإضافة المحاور إلى الوزير المعني».

من جهته قال وزير المالية براك الشيتان إنه تم إبلاغه بتقديم عضو مجلس الأمة النائب رياض العدساني استجوابا له.

واكد الشيتان في تصريح لـ«كونا» امس أنه سيتم التعامل مع الاستجواب وفق الاطر الدستورية واللائحية. وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أعلن في وقت سابق اليوم استلام استجواب مقدم من النائب العدساني إلى الوزير الشيتان بصفته مكون من خمسة محاور وإدراجه على جدول عمال أول جلسة مقبلة.

وأوضح الغانم انه تم اتباع كافة الاجراءات اللائحية بإبلاغ سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء والوزير المعني بالاستجواب.